

كأن قول تعاقب أو فخرية فاقوت وكان اتصل بالمتصفح
الاول دون الثاني في المراسم كما ذكر من لم يتب أو لم قال
بجوارف القنطرة نحو واستر القنطرة أي البر القنطرة فان اثبات الأهل
نحو الكلام أن نفع النسب من القنطرة لا يندرج في أصل سؤال قدر
الأهل وجعل القنطرة مجازا عنها بل نفع القنطرة من القنطرة إلى
الاهلية فمحاى الأهل لما كان ثابتا فكان كما تلفظ في غيري فب
المعوم والخصوص ولا يتوهم أن الخوف كان قسم أو
لان اللفظ الخوف دال على المعنى المراد بالاقسام المذكورة
واما دالة اللفظ على لفظ آخر خارج عن المقسم واما الفروقات
الثبوت بها فقدر بيانها في فصل بيان الفروقات منها أي مما
ثبت ضرورة فهي صوم من أصبح جبا قوله تع قال ان بانو
من ألقه لم يطقوا أو اشتراجه يبين لكم الخط الأبيض
المصبح دل ذلك على جواز ان يصبح جبا نعم الامام السر
ضم انه عاينت بانه النص والامام البيضاء واوروه
في المناجح مثلا لما ثبت بانسرة النص والامام البيضاء ووي
اورده في المناجح مثلا لما ثبت دلالة وقد عرفت ما هو الحق
فصل في التناهي المتين المنطوق وهو
ما يدل عليه اللفظ في حال الشك أي يكون حكم المذكور وحال
من احوال ذلك الحكم ونطق به اولا والمعوم وسواها

صاحب التلخيص
أقول أي لو كان كما قال صاحب التلخيص ان الشك في
حقيقة المعوم فيكون الحكم في قوله هو كقول
كأن قول تعاقب أو فخرية فاقوت وكان اتصل بالمتصفح
الاول دون الثاني في المراسم كما ذكر من لم يتب أو لم قال
بجوارف القنطرة نحو واستر القنطرة أي البر القنطرة فان اثبات الأهل
نحو الكلام أن نفع النسب من القنطرة لا يندرج في أصل سؤال قدر
الأهل وجعل القنطرة مجازا عنها بل نفع القنطرة من القنطرة إلى
الاهلية فمحاى الأهل لما كان ثابتا فكان كما تلفظ في غيري فب
المعوم والخصوص ولا يتوهم أن الخوف كان قسم أو
لان اللفظ الخوف دال على المعنى المراد بالاقسام المذكورة
واما دالة اللفظ على لفظ آخر خارج عن المقسم واما الفروقات
الثبوت بها فقدر بيانها في فصل بيان الفروقات منها أي مما
ثبت ضرورة فهي صوم من أصبح جبا قوله تع قال ان بانو
من ألقه لم يطقوا أو اشتراجه يبين لكم الخط الأبيض
المصبح دل ذلك على جواز ان يصبح جبا نعم الامام السر
ضم انه عاينت بانه النص والامام البيضاء واوروه
في المناجح مثلا لما ثبت بانسرة النص والامام البيضاء ووي
اورده في المناجح مثلا لما ثبت دلالة وقد عرفت ما هو الحق
فصل في التناهي المتين المنطوق وهو
ما يدل عليه اللفظ في حال الشك أي يكون حكم المذكور وحال
من احوال ذلك الحكم ونطق به اولا والمعوم وسواها

يدل عليه لانه محتمل بان يكون كما يقول كور وحال من احوال
الثاني المنعوم عاقبة وتوالت يكون لم كوت عند موافقة
المنطوق في الحكم اثباتا وفيها هو المنعوم مخالفة وتوالت يكون مخالفا
له في وقت طول استراط التاورد بها النص وقا على آخره
او غير ذلك مما يقتضيه تخصيص المنطوق بالذات فان لم يرد مع من شرط
الى ان لا يظهر تخصيص المنطوق بالذات فانه غير نفي الحكم عند المنطوق
عند موت طمان لا يظهر ولو جازى اولوية لم كوت عند من المنطوق
بالحكم الثابت له ولا يحسب اوقاتا في وقت حتى لو ظهر بعد ما كان الحكم
في كوت عند ثبوت بدلالة النص ان لم ينجح الى تعدية الحكم من
الاصح والافضل لعلة لا تترك بالذات او بالخصاص ان التناهي هو
ولا يجوز أي المنطوق يخرج العاقبة كور كوت في الحكم الذي يوجد في صوم
الربا في غير اوج التناهي ووضع من كوت في صوم في حرم اوجها
لكل ما يخرج العاقبة فانها ثابت يكون الربا في حرم فلا يدل
الوصف المذكور على نفي الحكم مما علة ولا يكون أي المنطوق نسوا
او حادثة كما اتصل بالنسبة شرعية وجوب الزكوة في الدلالة التي
شذوذها في حال سوال او بناء على وقوعها من ان الدلالة التي
زكوة فوصفها بالسوم من ايد لا يدل على وجوب الزكوة عند السوم
او على شرط بل يوجب على السوم والربا ان السوم يوجب الزكوة
الحكم المخصوص اذا علم ان السوم لا يعلم بوجوب الزكوة

هذا هو المعنى الصحيح
فقد ورد في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين
كثيرا وقد ثبت ان الربا هو الذي لا يهدى الله القوم الضالين
من قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين
ان في كل ما كتبت من ذي معنى كان في ذلك ما يدل على
عنه على التناهي ووباه في كل ما كتبت من ذي معنى كان في ذلك ما يدل على
في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين
فان الربا هو الذي لا يهدى الله القوم الضالين
سنة من المعوم في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين
فمنه حصر الربا في المعوم أو كونه
تعميرا على قوله او متفلا في ذلك من الدلالة
ديتهم في صوم اربعة ارباب الربا
باراد صوم اربعة ارباب الربا
مع عدم نفي الحكم من الربا في الربا
أعدا للربا وبين احوال والتعصب
هنا في التوضيح استدلك فاهم
في التوضيح عطف على قوله سوال
والنسخ ما فيه